تقرير التقييم المسبق "الأساسي"

الدائرة الحكومية:	**وزارة السياحة والاثار**
عنوان المقترح التنظيمي:	**تنظيم انشطة المسير ضمن سياحة المغامرة**
تفاصيل الاتصال: **البريد الإلكتروني** **رقم الهاتف**	 **diwan@mota.gov.jo** **064603360**
التاريخ: 2022/12/01	
يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق الأساسي ويبين الأثار المحتملة للخيار التنظيمي. **توقيع المرجع المختص:**	
1) المشكلة الرئيسية	
تتعلق المبادرة الحكومية قيد الدراسة بالتصور السلبي لوجود مخاطر على المشاركين خلال تنفيذ أنشطة المسير التي يتم تنظيمها من قبل مزودي الخدمات. **<u>السياق العام والأساس المنطقي للتدخل الحكومي</u>** تُعرف سياحة المغامرة بأنها نمط السياحة الذي يغطي عنصرين على الأقل من ثلاثة عناصر، نشاط بدني واستمتاع بالبيئة وخوض تجربة ثقافية محلية. وتتعدد الأنشطة (المنتجات/الخدمات) التي يمكن تقديمها ضمن هذا المفهوم لتشمل الأنشطة السهلة (Soft) ومنها أنشطة المسير في المحيط الطبيعي، وأنشطة المسير مع مبيت، وأنشطة المسير في الوديان بدون معدات، والأنشطة الصعبة (Hard) ومنها أنشطة التسلق الصخري، وأنشطة الانزال الجبلي. وتعد **أنشطة المسير السهلة** من أكثر الأنشطة الشائعة وأكثرها ممارسة في سياحة المغامرة حسب ما ورد في التقرير الذي تم اعداده من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID)، باعتبارها من الأنشطة السهلة والتي لا تتطلب من الأفراد المشاركين بها (المغامرين) عادة مهارات متخصصة ولا لتدريب[1]. وتجدر الاشارة هنا الى انه ولغايات اعداد هذا التقييم كدراسة تجريبية، فقد تم تحديد حصر النطاق بأنشطة المسير السهلة "التجارية" والتي يتم تقديمها من قبل مزودي الخدمات، ولا تشمل أنشطة المسير التي يقوم بها الأفراد بصفتهم الشخصية، على الرغم من أنهم سيستفيدون من عمليات التنظيم التي ستتم من قبل الوزارة. وتقوم وزارة السياحة والأثار بشكل دائم بدعم القطاع السياحي والعمل على وضع الاستراتيجيات والأدوات التنظيمية اللازمة للتطوير وأهمها العمل على تطوير المنتجات السياحية بالتعاون مع الجهات المعنية وأصحاب العلاقة من القطاع الخاص، حيث وضع ضمن الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الاردن للأعوام (2021 – 2025) التوصية بإشراك خبراء محليين ومن الخارج بحيث يكونوا على دراية جيدة بالمعايير الدولية للأمن والسلامة العامة لضمان إمكانية إنشاء هذا القطاع وتطويره بشكل احترافي وفعّال، وتم إنشاء لجنة فرعية متخصصة لسياحة المغامرة لرفد هذا القطاع بالإمكانات العالية، وقد قامت الوزارة وبالتنسيق مع مجلس مهارات قطاع السياحة والضيافة بوضع عدة معايير خاصة بسياحة المغامرة ومن ضمنها (المعايير المهنية لمهنة دليل سياحة المغامره لنشاط المسير والمسير مع مبيت) حيث تناولت هذه المعايير المخاطر المحتمله لممارسة هذا النشاط.	

[1] https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00W9TT.pdf

تقرير التقييم المسبق "الأساسي"

وقد تم خلال الفترة الماضية العمل المشترك ما بين الوزارة والجهات المعنية وأصحاب العلاقة على تطوير المسارات التي يمكن استخدامها من أجل أنشطة المسير وهي:

درب الحج المسيحي، مسار الصفصافه- دبين، مسار مغارة برقش- عرجان

مسار درب الأردن من أقصى الشمال (أم قيس) إلى أقصى الجنوب (العقبة).

وقد كان لحادثة البحر الميت المؤسفة التي وقعت في 2018/10/25 في منطقة وادي زرقاء ماعين بالقرب من شواطئ البحر الميت، والتي ادت لوفاة 21 [2]شخص و43 إصابة معظمهم من الطلاب والمعلمين الذين كانوا في رحلة مدرسية للمنطقة، أثر كبير في تسليط الضوء على اهمية القيام بتنظيم كافة أنشطة سياحة المغامرة المختلفة، وعلى اهمية التركيز على فئة الاطفال وكبار السن في حال ممارستهم لمثل تلك الأنشطة.

وبناء عليه فقد أصدرت وزارة السياحة والآثار عام 2019 "تعليمات أسس وشروط تنظيم رحلات سياحة المغامرات لعام 2019"، والتي تم فيها تنظيم أنشطة سياحة المغامرة من حيث تصنيفها، وتحديد الجهات المنظمة للرحلة من (المكاتب السياحية المرخصة فقط) والأدلاء السياحيين المتخصصين المرخصين الذين يحق لهم تقديم هذه الخدمة، وتم تحديد عدد من الضوابط المتعلقة بالموقع والأجهزة المطلوب توفيرها من أجل ضمان وضع ضوابط الحماية والسلامة العامة، إلا أنه يتم معاملة أنشطة المسير الأقل خطورة بنفس المنهجية التي تعامل بها الأنشطة الأخرى للحفاظ على السلامة العامة ولتفادي وقوع أية اصابات أو مخاطر.

كما تم أيضاً العمل على تأهيل عدد من الأفراد (الأدلاء السياحيين المتخصصين بسياحة المغامرة) من خلال برنامج تدريبي تم عقده بالتعاون مع المدرسة الفرنسية للرياضات الجبلية)، حيث تم تدريب وتأهيل (40) شخص متخصص ضمن أنشطة المغامرة المختلفة.

وأما بالنسبة الى المشكلة الرئيسية المتعلقة بالتصور السلبي لوجود مخاطر على المشاركين أثناء تنفيذ أنشطة المسير التي يتم تنظيمها من قبل مزودي الخدمات، فقد تم إجراء بحث من أجل جمع المعلومات المرتبطة بهذا الموضوع إلا أن البيانات لم تكن متوفرة و/أو مجزئة بحيث تمكن فريق الوزارة من تحديد عوامل الخطورة والحوادث التي تقع خلال أنشطة المسير باعتبار أن العديد من تلك الأنشطة تتم بشكل فردي أو بدون تنظيم مسبق. وفي ضوء عدم اكتمال البراهين التي توضح طبيعة الأداء ومستوى المخاطر خلال ممارسة تلك الأنشطة، فقد اتخذت وزارة السياحة والآثار سلسلة من الخطوات من أجل تقصي الحقائق وتوضيح الفرصة لوضع تدخلات (تنظيمية) في المستقبل.

وتتمثل أولى تلك الخطوات بقيام الوزارة من خلال جهة استشارية متخصصة بإجراء "**استبيان المسح الالكتروني مع المغامرين**" خلال شهر تموز لعام 2022 مع (30) شخصاً ممن شاركوا بالفعل بأنشطة المسير، وذلك بهدف تكوين فهم أعمق لتجربتهم وتصورهم لنشاط المسير الذي شاركوا به، وظهرت النتائج الواردة في الملحق رقم 1 [3] المرفق بهذا التقييم.

حيث كان أبرز النتائج فيما يتعلق بالمغامرين (المشاركين في تلك الأنشطة) ما يلي:

- **أن معظم المغامرين المشاركين في الرحلة كانوا من فئة الشباب، وممن لديهم اللياقة الصحية، وأن أنشطة المسير عادة تكون جماعية (متوسط 13 شخص) وأنها قد تشمل أفراد العائلة الواحدة من الأعمار المختلفة.**
- **أن الهدف الأساسي من أنشطة المسير هي تحقيق الفوائد البدنية والتحدي بالإضافة الى الفوائد العقلية والنفسية من الهواة، والتي يقوم بها الأفراد بشكل دوري (اسبوعي، شهري).**

- أن أنشطة المسير تتم في عدد من المناطق ومنها (ضانا، البتراء، وادي رم، وادي غوایر، وادي الهيدان، سد الملك طلال، وادي الموجب، غابات برقش، وادي مخيرس، وادي نميره، وادي الحسا، وادي بن حماد، الشوبك)

فيما يتعلق **بمزودي الخدمة / دليل سياحة المغامرة**، فقد بينت نتائج المسح ما يلي:

- تبين من خلال الاستبيان أنه يتم تقديم الخدمة من قبل مزود خدمة / دليل سياحي "مرخص" في معظم الأحيان، حيث أشار فقط (27%) من المشاركين أن مزود الخدمة / المرافق غير مرخص ويعمل بصفته الشخصية.
- إن عدد مزودي الخدمة / أدلاء أو مرافقين خلال رحلة المغامرة يبلغ (2 شخص) بالمتوسط.
- يقوم مزويدي الخدمات بشكل عام بما يلي:
  - أعلام المشاركين بالملابس والمعدات المناسبة التي يحتاجونها لممارسة النشاط.
  - الاستفسار المسبق عن الحالات الجسدية أو السيره الطبية المرضية التي يعاني منها أي من أعضاء المجموعة.
  - تقديم معلومات مفصلة عن جدول الرحلة منذ البداية من (معلومات حول مسار رحلة المغامرة، والمستوى، والظروف، والعمر المقبول، الخطط الطبوغرافية ... إلخ).
  - تجهيز معدات الرحلة وأساسيات السلامة العامة المطلوبة بشكل صحيح.
  - التأكد من أن المشارك لائقاً صحياً لممارسة هذا النشاط.

فيما يتعلق **بالسلامة العامة والمخاطر** المتوقعة خلال ممارسة النشاط، فقد بينت نتائج الدراسة:

- أن معظم المغامرين يستعدون للرحلة من خلال التحقق من الطقس ومدى ملائمته لممارسة مثل هذه الأنشطة وأيضاً ارتداء الملابس، وتجهيز الأدوات والمعدات المناسبة.
- عدم وجود مصادر معلومات واضحة فيما يتعلق بالسلامة العامة المرتبطة بأنشطة المسير/ المغامرة، حيث يحصل أغلبية المشاركين على معلوماتهم من خلال مزود الخدمة أو البحث الذاتي أو التوصية من الأصدقاء ذوي الخبرة أو منصات التواصل الاجتماعي.
- عدم وضوح الإجراءات قبل بدء الرحلة والمتعلقة بالمسؤولية خلال الرحلة، حيث أفاد أغلبية المشاركين بأنهم لم يوقعوا على أي نموذج موافقة أو إخلاء المسؤولية قبل القيام برحلة المغامرة.
- كما بيّن أغلبية المشاركين في المسح ما يلي:
  - (67%) من المغامرين المشاركين في الاستبيان أكدوا بأنهم لم يواجهوا أي صعوبات أو تحديات أثناء رحلة المغامرة.
  - (83%) من المغامرين المشاركين في الاستبيان لم يواجهوا أي حالة طارئة أثناء رحلة المغامرة.
  - (13%) من المغامرين الذين واجهوا حالات طارئة أثناء الرحلة، والتي تم التعامل معها من خلال طلب المساعدة واستخدام الاسعافات الأولية التي بحوزة مزود الخدمة.

وتتمثل الخطوة الثانية بقيام الوزارة بمشاركة جهة استشارية متخصصة بإجراء "**مقابلات**" مع عدد من مزودي الخدمة / دليل سياحة المغامرة (8 خبراء) في شهر تموز لعام 2022، من أجل سؤالهم عن إجراءات السلامة العامة وكيفية إدارة المخاطر خلال تنفيذ أنشطة المغامرة بشكل عام، والتي تم تلخيص نتائجها ضمن البيانات الواردة في الملحق رقم (1).

في ظل ما ورد أعلاه، وعلى الرغم من أن المشاركين بالاستبيان (30 شخص) والمقابلات (8 أشخاص) تعتبر محدودة من حيث العينة المستهدفة ولا تشكل دراسة متكاملة، إلا أنه يمكن من خلالها البدء بالتصور أن أنشطة المسير تعتبر من الأنشطة الأمنة وذات مخاطر منخفضة نسبياً، ولكن هذا لا يقلل من الحاجة لإيجاد حلول كونها أنشطة تمارس من كافة الفئات العمرية وجميع افراد الاسرة وضمن أماكن مختلفة. وحيث أن انشطة المسير تعتبر من القطاعات الواعدة والتي يمكن تنميتها، فلا بد من العمل على ضمان بقائها ضمن مستويات المخاطر المقبولة (باعتبار أن أي نشاط يصاحبه احتمالية وجود درجات مختلفة من المخاطر)، وضمان إدارتها بشكل فعّال

وبطريقة مستدامة من أجل تقليل تلك المستويات لأقل درجة ممكنة، ووضع الأطر التنظيمية المبسّطة اللازمة، وكذلك الوصول الى البيانات بشكل أكبر وضمان قيام الجهات المعنية بالوصول الى المعلومات وتقديم الخدمات الداعمة، مع ضمان الاستدامة.

في السياق الحالي، يولد تنظيم أنشطة المسير التي يتم تنفيذها من قبل مزود خدمة، لمجموعة من الأفراد "المغامرين" سلسلة من التحديات والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الكلف المالية المباشرة لمنظمي أنشطة المسير بسبب الزامهم بتقديم بوليصة تامين للمشاركين بهذه الانشطة، لتغطية الإصابات المحتملة، على الرغم أن مستويات المخاطر منخفضة، وعدم وجود إصابات خطرة تستوجب فرض مثل هذا الشرط والذي يؤدي الى ارتفاع كلفة بدل الخدمة للشخص الواحد والذي قد يؤدي الى تقليل نسبة الراغبين في ممارسة هذا النشاط.
- وبالمقابل، قد تتحمل الجهات الحكومية المعنية الكلف المالية المرتفعة على شكل نفقات تتعلق بإنقاذ المشاركين المصابين ضمن مختلف المناطق (من سيارات اسعاف، طائرات مختصة بالاخلاء... وغيرها).
- تبعات اجتماعية: احتمالية وقوع حوادث قد تودي إلى وقوع اصابات خلال ممارسة تلك الأنشطة بشكل خاطئ.
- تبعات بيئية: في حال ترك الأمر دون تنظيم قد تنشأ أيضاً عواقب بيئية سلبية من استخدام المناطق الطبيعية المحمية أثناء ممارسة النشاط كالتسبب في رمي القمامة وإلحاق الضرر بالبيئة بشكل عام، مما يؤدي إلى عدم استدامة أماكن ممارسة الأنشطة.

- **مسببات المشكلة؟**

يصف هذا القسم بإيجاز المسببات الرئيسية التي تساهم في رفع مخاطر السلامة المحتملة للمغامرين المشاركين في أنشطة المسير التي يتم تنفيذها من قبل مزودي الخدمة، وقد قام فريق عمل الوزارة المختص بتحديد تلك المسببات بعد إجراء عدد من النقاشات المنظمة مع الخبراء، وإجراء البحث في بلدان أخرى، والتي تعتبر بنفس الوقت متوافقة مع مخرجات النقاش التي تمت مع نتائج الاستبيان أعلاه.

تم بشكل أساسي تحديد ارتباط مستوى الأمان خلال أنشطة المسير بعاملين رئيسيين:

- كفاءة (مؤهل وخبرة) مزود الخدمة / دليل سياحة المغامرة.
- توفر المعلومات حول المسارات ومتطلبات السلامة العامة وتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة المسير.

تكشف مراجعة الوضع الحالي لأنشطة المسير أن عوامل السلامة والأمان قد لا يتم الالتزام بها أو يتم ضمان توافرها بشكل جزئي فقط. وقد يكون التصور الشائع نسبياً بأن أنشطة المسير غير آمنة بما فيه الكفاية المرتبط بالمسببات التالية على وجه التحديد:

- **<u>المسبب (1): إن مزود الخدمة لا يعتبر مؤهل بشكل كاف للتعامل مع كافة المخاطر التي قد يتعرض اليها المغامرين خلال أنشطة المسير</u>**

تبين من خلال الاستبيان المعد أن حوالي 63% من المشاركين أكدوا بأن مزود الخدمة استفسر قبل البدء بالرحلة عن الحالات الجسدية أو التشخيصات الطبية المرضية التي يعاني منها أي من المشاركين، كما بيّن الاستبيان أيضاً الى أن 60% من المشاركين قد قيّموا معرفة مزود الخدمة وخبرته في إجراءات الإسعافات الأولية والسلامة العامة في حال حدوث الحوادث والأخطار خلال رحلة المغامرة بأنها فوق المتوسطة الى الممتاز.

وتعتبر هذه النسب متوسطة والتي يتوجب على الوزارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية ضمان رفعها من أجل الوصول الى مستويات منخفضة من المخاطر قبل وأثناء ممارسة أنشطة المسير، والتي تحتاج الى دورات تدريبية متخصصة من أجل ضمان قيام مزودي الخدمة بتقييم المخاطر وكذلك معالجتها في حال حصولها، مع الاشارة إلى أن هناك دورات طور الإعداد لتأهيل أدلاء السياح المتخصصين والتي تتضمن موضوع تقييم السلامة العامة والاسعافات الأولية، بالإضافة الى مواضيع

أخرى مرتبطة بعملية تأهليهم/ ترخيصهم)، وفي الوقت الحالي من غير الممكن أن يتم تحديد مستوى تأهيل مزودي الخدمات وخاصة الذين يعملون بصفتهم الشخصية.

- **المسبب (2): إن المسارات الممكن استخدامها لأنشطة المسير ومعايير السلامة العامة غير واضحة**

لقد بين الاستبيان بالنسبة للاستعداد قبل رحلة المغامرة والحصول على النصائح المتعلقة بالسلامة العامة أن المشاركين استقوا معلوماتهم من مصادر مختلفة (محركات البحث، منصات التواصل، توصية من الأصدقاء، مزود الخدمة)، كما قيّم المشاركون بالاستبيان تجربتهم العامة مع تنفيذ معايير السلامة أثناء رحلة المغامرة مثل وجود لافتات إرشادية، علامات واضحة تحدد المسارات، وجود مسارات مناسبة للمسير بأنها منخفضة نسبياً.

وتشير البيانات الى أنه يتوجب على الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بنشر المعلومات اللازمة بشكل أكثر وضوحاً وتفصيلاً بحيث يتمكن أي شخص يرغب بالمسير بصفته الشخصية أو من خلال مزود خدمة بمعرفتها، والتوسع في تحديد المسارات ضمن المناطق المختلفة من أجل ضمان تقليل أي مخاطر قد تقع أثناء ممارسة نشاط المسير.

2) أهداف السياسة / التدخل الحكومي

تدرك وزارة السياحة والاثار اهمية دعم (انشطة المسير) كأحد القطاعات الواعدة مع العمل على ضمان بقاءها ضمن الأنشطة الآمنة في ضوء الوضع الحالي الموصوف أعلاه، حيث تحدد الوزارة **هدفها العام** بالعمل على ضمان ابقاء معدلات الخطر لأنشطة المسير ضمن المعدلات المقبولة.

وقد تم العمل على تقدير **الأهداف التفصيلية الفرعية لعام 2025** التالية التي ستساعد على تحقيق الهدف العام، وهي كما يلي:

1. تقليل التصور السلبي حول أنشطة المغامرة بنسبة 50% عام 2025، بالمقارنة مع النسب السابقة.
2. زيادة عدد المسارات الرئيسية المهيأة لتصل الى ثلاث مسارات كل سنة ابتداءً من سنة 2023 ولغاية 2025 ونشر تلك المسارات والتعريف بها.
3. اطلاق حملات توعية للتعريف بمناطق المسير والتوعية بأهمية اجراءات السلامة العامة.

3) الحلول / البدائل التنظيمية الأولية

- **الحل/الخيار (1): ابقاء الوضع كما هو عليه**

تم مناقشة الخيار الذي يتضمن إبقاء الوضع كما هو عليه الان، وهو الخيار الذي سيؤدي الى عدم قدرة الوزارة والجهات الحكومية بالسيطرة على مستويات المخاطر المقبولة، وبالتالي إمكانية حصول حوادث خطيرة، والتي سيكون لها أبعاد كبيرة ومعقدة قد تؤثر على الأفراد المتضررين بشكل خاص والقطاع السياحي بشكل عام.

- **الحل/الخيار (2) القيام بتأهيل مزودي الخدمة / أدلاء سياحة المغامرة**

استكمال العمل بتعليمات أسس وشروط تنظيم رحلات سياحة المغامرات لعام 2019، والتي يتم من خلالها اخضاع الادلاء للدورات التدريبية من أجل تأهيلهم للم شاركة بالرحلة، والقيام بحملة مركزة تدعو مزودي الخدمة وأدلاء سياحة المغامرة للدخول في المنظومة وإجراء التدريب اللازم، وبالتالي تقليل المخاطر عند القيام بأنشطة المسير.

- **الحل/الخيار (3): تأهيل المسارات والتوعية بمنهجية تقييم المخاطر واشتراطات السلامة العامة (خيار غير تشريعي)**

القيام باستكمال العمل على تحديد وتطوير المسارات الخاصة بممارسة أنشطة المسير وتحديد درجة خطورتها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، وذلك يتضمن تأهيل المسار ووضع لوائح تعريفية، بالإضافة الى نشـــر المعلومات من خلال حملات توعية منظمة ومواقع الكترونية (الوزارة والجمعيات ومزودي الخدمات). كما يتضمن الخيار القيام من خلال الاستعانة بالخبرات وضع معايير وأسس وإجراءات تقييم المخاطر واشتراطات السلامة العامة مثل (الأعمار المسموحة، الحالة الصحية، المعدات والأجهزة، الأوقات والمناخ، وغيرها من المواضيع ذات العلاقة) ودعمها بحملة إعلامية منظمة وواسعة النطاق.

4) وصف الخيار التنظيمي الأفضل

نظرت مجموعة العمل المكلفة بإجراء دراسة التقييم في الوزارة للخيارات المذكورة أعلاه، حيث تم مناقشة الفوائد والقيود المحتملة المرتبطة بكل منها، وبالتالي القيام بقياس الخيارات مقابل عدة معايير، بما في ذلك:

- احتمال أن يساهم الخيار بشكل كبير في تبسيط عملية تنظيم أنشطة المغامرة وتأهيل مزودي الخدمات، وبالتالي إمكانية معرفة الوزارة والجهات الحكومية المعنية بوجود ونوع الخدمات المقدمة هناك.
- فعالية الخيار في معالجة العوامل (المسببات) التي من المحتمل أن تؤدي الى وجود مخاطر على السلامة خلال أنشطة المسير، مع الاعتراف بتعدد المخاطر والسلامة العامة والتي تحددها عدة عوامل وليس عامل رئيسي واحد.
- الكلف والفوائد المتوقعة على تبسيط المنظومة وتطبيقها بشكل يساعد على الحد من التأثيرات السلبية المتعلقة بالاستثمار الضائع أو الاثار السلبية غير المباشرة على الاقتصاد والمجتمع المحلي وخلق فرص عمل.

في ظل ما ورد أعلاه، يعتبر الخيار رقم (3) خياراً تنظيمياً، قابلاً للتطبيق العملي والذي تم وصفه بمزيد من التفاصيل أدناه.
وتبين النقاط التالية، لماذا تم استبعاد الخيارين الأول والثاني بعد استكمال المداولات بين فريق العمل:

- **الخيار رقم (1) الوضع الراهن:** لم يتم اعتماد الخيار رقم 1 لأنه لن يساعد على تقليل مستويات المخاطر بالشكل المقبول والتي تسعى الوزارة والجهات المعنية لضبطها حفاظاً على الأفراد والمصلحة العامة.
- **الخيار رقم (2) تأهيل مزودي الخدمة:** سوف يسهم هذا الخيار بفرض قيام مزودي الخدمات (دليل سياحة المغامرة وفق التعليمات الصادرة) بالالتزام بالتشريعات القانونية، والالتحاق بدورات تدريبية متخصصة ينطوي عليها كلف مالية لايجاد ادلاء متخصصين في سياحة المغامرة، للخروج بمنظومة متكاملة تخلق منتج سياحي جديد للقطاع.

أما بالنسبة الى الخيار التنظيمي الأفضل (رقم 3)، فسوف يتم تطبيقه وفق منهجية العمل التالية:

1. تأهيل عدة مسارات سنوياً من (3 الى 4 مسارات) حسب الأعمال والمتطلبات لكل مسار، وبحيث يتم العمل على رسم الخرائط وتحديد احداثيات (GPS) وتصنيف درجة صعوبته معيارياً (سهل ، متوسط ، صعب)، وتحديد خط سير المسار على ارض الواقع ، وضع علامات إرشادية ولوحات تفسيرية، تحديد نقاط مراكز الدفاع المدني، وتحديد ملكية قطع الاراضي التي يمر بها المسار والتثبت منها، والتنسيق مع الشركاء من هيئات ومفوضيات وجمعيات فاعلة ومؤسسات المجتمع المحلي، وتحديد وإيجاد مسارات تستهدف ذوي الإعاقة، وتحديد المعالم الاثرية والتراثية والدينية والمجتمعية وجمع المعلومات التي تتعلق بها.
2. وضع وإصدار المعايير المرتبطة بتقييم المخاطر واشتراطات السلامة العامة بالتنسيق مع أصحاب الاختصاص.
3. القيام بإجراء المسح والاستبانات المتعلقة بالتصور السلبي / الإيجابي لأنشطة المسير بشكل دوري.
4. القيام بحملات توعوية منظمة ونشر المعلومات المتعلقة بالمسارات ومعايير السلامة العامة.
5. ستقوم الوزارة بنشر المعلومات على موقعها الالكتروني أو موقع مخصص وبكافة الطرق المتاحة.

في ضوء الاعتبارات الواردة أعلاه، فقد تم اعتماد الخيار رقم (3) باعتباره النهج الأفضل للوزارة لتحقيق الأهداف الموضوعة، وذلك وفقاً للأسباب التالية:

- **إن الخيار التنظيمي الأفضل سيؤدي الى ضمان تحديد وتأهيل المسارات لأنشطة المسير، وهي التي تعتبر الحلقة الأولى في ضبط أي مخاطر قد تقع.**
- **إن الخيار التنظيمي الأفضل سيعمل على ضمان توافر متطلبات السلامة العامة والتي سيتم نشرها والالتزام بها خلال تنفيذ أنشطة المسير الشخصية وكذلك التجارية على حد سواء.**

- إن الخيار التنظيمي الأفضل سوف يساعد الوزارة والجهات المعنية على وضع الآليات اللازمة لتقديم المساندة اللازمة في حال حصول أي حوادث في المسارات التي تم إطلاقها.
- إن الخيار التنظيمي سوف يعمل من جهة أخرى على تقليل الأعباء التنظيمية على مزودي الخدمات التي يتم فرضها حالياً وفق التعليمات الصادرة باعتبار أن أنشطة المسير لا تعتبر ذات خطورة مرتفعة، وبالتالي سوف يؤدي الى تنمية هذا القطاع ومساعدة مزودي الخدمات على تقديم الخدمة بأقل كلفة ممكنة.

5) المنافع المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل (من الناحية النوعية)

كما ذكرنا سابقًا، فإن الفائدة الرئيسية من الخيار التنظيمي الأفضل يتمثل في شقين:

الشق الأول: هو تحديد وتأهيل المسارات بشكل واضح ومحدد.

والشق الثاني: يتعلق بمعايير تقييم المخاطر واشتراطات السلامة العامة التي يجب على مزودي الخدمات تطبيقها بعد الحصول على دورة في تقييم المخاطر واشتراطات السلامة العامة والاسعافات الأولية.

في المقابل، سيساهم هذا الخيار بتنفيذ أنشطة المسير في معالجة التصور السلبي الحالي حول السلامة/ المخاطر خلال تلك الأنشطة.ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تأثيرات اقتصادية إيجابية مهمة:

- سيتم تحفيز المزيد من الأفراد على القيام بالتعاقد مع مزودي الخدمات "الحاصلين على دورات تدريبية" باعتبار أنه من المتوقع أن تقل كلفة الخدمة المقدمة عند عدم مراعاة الشكليات التشريعية.
- من المتوقع أن يساهم تطبيق الخيار التنظيمي في مساعدة مزودي الخدمة والمكاتب السياحية والجهات الحكومية المختصة على الترويج "لأنشطة المغامرة الأمنة" داخلياً وخارجياً، وهو الأمر الذي سينعكس ايجابياً على سمعة الأردن وقطاعها السياحي.
- من المتوقع وبشكل غير مباشر أن هذه التغييرات في سوق أنشطة المسير/ المغامرة ستعتبر من العوامل التي ستساهم بشكل إيجابي في زيادة دعم المجتمعات المحلية ومقدمي الخدمات المتواجدين ضمن المسارات وتشجيعهم على تقديم الخدمات للمغامرين.

من المرجح أن يولد الخيار التنظيمي الأفضل (رقم 3) أثار اجتماعية وصحية إيجابية نظراً لأن أنشطة المسير تعتبر من الأنشطة الأمنة والتي ستساعد على تحقيق الصحة النفسية والبدنية للمغامرين، وهو الأمر الذي سنعكس ايجابياً على الأفراد.

6) الكلف المتوقعة للخيار التنظيمي الأفضل (من الناحية النوعية)

من المتوقع أن ينتج عن تطبيق الخيار التنظيمي الأفضل كلفاً تنظيمية على وزارة السياحة والأثار والجهات الحكومية المعنية في المقام الأول والمرتبطة بتأهيل المسارات والتوعية والتي سيتم شرحها في القسم التالي.

أما على الجانب الاجتماعي والصحي، فقد ينتج عن ممارسة أنشطة المسير بعض الكلف المرتبطة بحصول حوادث للأفراد أو وقوع مشاكل اجتماعية، أخذين بعين الاعتبار أن تبسيط المنظومة سوف يؤدي الى زيارة عدد الأنشطة المقامة والتي قد يرافقها حوادث ولو كانت بسيطة.

كما أنه، ونظراً لأن أنشطة المسير تتم في الطبيعة، فقد ينتج عن ذلك كلفاً بيئية تتمثل بمتابعة النظافة العامة ومتابعة أي أثار بيئية سلبية على عناصر البيئة المختلفة في ظل أنه المنظومة المقترحة سوف تؤدي الى زيادة عدد الأنشطة المقامة.

7) الكلفة الاقتصادية للتدخل الحكومي (فقط للخيار التنظيمي الأفضل)

أما فيما يتعلق بالكلف المترتبة على خزينة الدولة / الموازنة الخاصة بالدائرة الحكومية المتعلقة بتطبيق الخيار التنظيمي الأفضل (رقم 3)، وبناء على منهجية العمل والأهداف الوطنية الموضوعة، فسوف يترتب *على وزارة السياحة والأثار عدد من الكلف المالية من أجل تحديد المسارات ووضع معايير واشتراطات السلامة العامة والقيام بحملات توعية ونشر المعلومات والمتعلقة بما يلي:*

- بخصوص تسعير أعمال المسارات فإن الكلف التي ستذكر لاحقاً هي كلف تقديرية أولية تزيد أو تنقص بمقدار 20% نظراً لوجود أنواع متعددة من المسارات والمختلفة بطبيعتها (على سبيل المثال كلف تحديد وانشاء المسارات البيئية مختلفة عن كلف إنشاء مسارات التحدي والمغامرة) بالإضافة الى اختلاف طبيعة الأعمال من مسار لآخر بنفس النوع وحسب تصنيفها (مسار سهل، متوسط، صعب، أكثر صعوبة).
- وعليه فإن الكلف التقديريه هي كالآتي:

- كلفة تحديد المسار: 1000دينار/كم
- كلفة تأهيل المسار: 5000 دينار/كم
- بناء العلامة التجارية: (10000-20000)دينار للمسار
- إستدامة المسار: 10% من كلفة تأهيل المسار/ سنة
- Community outreach: دينار500/كم
- توجيه الإستثمارات على الدرب: 5% من كلفة تحديد وتأهيل المسار

ملاحظة مهمه: الكلف أعلاه تم قياسها بالرجوع الى المسارات التي تم تنفيذها والأسعار الدارجة للخدمات الإستشارية في السوق

8) الرصد والمتابعة

سيتم جمع وقياس المؤشرات التالية بشكل نصف سنوي (كل 6 أشهر) من قبل القسم المعني في وزارة السياحة والأثار، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية، الجمعيات السياحية والمجتمع المحلي:

- عدد المسارات التي تم تحديدها.
- عدد المسارات التي تم تأهيلها وإطلاقها.
- عدد الأفراد الزائرين للمسارات.
- عدد مزودي الخدمات الذين تلقوا التدريب اللازم.
- عدد الإصابات التي وقعت وطبيعتها.
- عدد الشكاوى المتعلقة بأنشطة المسير الواردة للوزارة ولأي جهة أخرى
- النسبة المئوية لتجارب المغامرين حول أنشطة المسير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والاستبيانات.

9) التشاور مع أصحاب المصلحة

قامت وزارة السياحة والأثار بالتشاور مع عدد من أصحاب العلاقة من خلال المقابلات مع الأدلاء السياحيين، بالإضافة الى إجراء الاستبيان الخاص بالمغامرين لتحديد التصور والتجربة التي مروا بها، كما تم عقد عدد من الجلسات التشاورية مع أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص ضمن مشاريع الدعم المقدمة من الجهات المانحة واللجنة الوطنية لسياحة المغامرة المشكلة والتي تضم الجهات التالية:

- وزارة السياحة والاثار / ممثلة بعطوفة الأمين العام /رئيس اللجنة
- وزارة الداخلية
- وزارة الزراعة
- وزارة الشباب
- وزارة الادارة المحلية

- وزارة العمل
- وزارة البيئة
- امانة عمان الكبرى
- هيئة تنشيط السياحة
- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
- سلطة اقليم البترا التنموي السياحي
- سلطة وادي الأردن
- شركة تطوير وادي عربه
- الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة
- مديرية الامن العام/الدفاع المدني
- مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العمليات الخاصة KASOTC
- مؤسسة المواصفات والمقاييس
- الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
- مجلس مهارات قطاع السياحة والضيافة SSC
- جمعية مكاتب وشركات السياحة والسفر الاردنية
- جمعية ادلاء السياح الاردنية
- جمعية درب الاردن
- جمعية المطاعم السياحية
- جمعية الفنادق الاردنية
- جمعية السياحة الوافدة JITOA
- خبراء في سياحة المغامرة من القطاع الخاص (جمعية سياحة المغامرة والاستكشاف وشركة عقباوي)

وقد تم خلال جلسات العمل التشاور على العديد من المواضيع المرتبطة بسياحة المغامرة بشكل عام، وسوف يتم إعداد ملخصات لجلسات العمل التي تمت والتي سترفق لاحقاً من قبل فريق الوزارة المعني.

المرفقات:

- **التقرير المفصل لنتائج الدراسة (مسح المغامرين ومقابلات الأدلاء السياحيين).**
- **الخطة التنفيذية لإنشاء وتطوير وديمومة المسارات السياحية / وزارة السياحة – مديرية تطوير المنتج.**
- **ملخص جلسات العمل التشاورية.**
- **كتاب تشكيل لجنة سياحة المغامرة**
- **محاضر الاجتماعات لجلسات العمل**